

والمراد بذكره وما قبله يوم القيامة اي يوم القياسه
 ويذبت عمل في غيرها اي غير مواضع
 التعميم وهو التحقير كقول زيد ما زيد المسمى زيد اي
 شي كقول اي شي حقير لا يعاب به فمراة لا يذكر تحقير
 زيد وقال الجمهور لا يجوز هذا اللفظ في التعميم فالتعميل
 ينص على المثال في التعميم ما ليس بصحيح زيد ثم
 الرجل قال بعضهم اذا صح ذلك والحال يجوز له وقوع
 جملة ضم الرجل خبرا عن زيد العموم الموجود في الرجل
 الذي يدخل تحت زيد يجوز وقوع جملة مات الناس
 خبرا عن زيد في قوله زيد مات الناس لان في الناس
 عموما يدخل تحت زيد مع انه لا يصح فالاولى ان تجعل
 اللفظ في الرجل للمبدء لا للمنسوخ واللفظ متناقض ويكون
 الرابط جعل الاسم في الرجل للمبدء اي الرجل العموم
 ونحو زيد المتقدم ويكون الرابط اما اعادة التبدل
 بلطفه كما في المثال قبله او معناه كما هنا ورد ذلك بان
 ما وردت ليس فيه مناسبه ولا التمام بينه وبين
 المبتدأ وهو زيد بخلاف ما هنا ففقد التمام
 ومناسبه بينه وبين المبتدأ كما لا يخفى على المتأمل
 صاحب الذوق السليم فثبت ان الرابط العموم
 هو بطل ما ذكره اكتفى بها اي بجملة ضم الرجل
 الذي يرتبط به وكذلك قول لا اله الا هو فقول
 مبتدأ

سبب امر فروع بغيره مقدره على ما قبله ياء المتكلم ويا
 المتكلم مضاف اليه في محل جر ولا ياتي للمجنس فتعمل عمل
 ان تنصب الاسم وترفع الخبر والله لهم سبب معا على
 الفتح في محل نصب وهذا او كمن قولهم الله لهم سبب
 كما فيه من الادب وعدم جعل ما هو موضوعه
 للمبدء بغيره والخبر محذوف تقديره موجود او يمكن
 والجملة في محل رفع خبر عن قولي بمعنى مقولي
 والمسمى مقولي لا اله موجود الا الله والاداءه
 مفعلة لا عملها واسمها رفع بدل من الخبر المستقر
 في الخبر ولا يحسن ان لفظ الجلالة هي عين مقول
 فلما لم يجز الرابط يرتبط بالمبتدأ لا مستغنا عنه
 تكون الجملة عن المبتدأ والخبر الجامد للمبدء
 من حيث هو لا بقدر كونه جامدا ولا مستغنا
 والجامد مبتدأ وان وفارغ خبره والجملة خبر المبتدأ
 الاول والرابط بينهما خبر محذوف تقديره منه وان
 حرف شرط فان لم يرتبط فعل متعارف ففصل
 الشرط مجزوم وعلمة جزمه تكون فقدر عيني
 اخر صنع من ظهوره الفتح العارض لاجل الادغام
 لان اصل يشتق يشتق بقا فبقي فادغمت الاووية
 في الثانية ثم حركت بالفتح وهو معنى المضمون ونائب
 القاعد ظهر مستتر فيه خبرا تقديره هو عايد على